

الاجتماع السابع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية
المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا
الغردقة، مصر، ١٨-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

مشروع التقرير

المقررة: وسيلة أودو (نيجيريا)

إضافة

النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة

الموضوع (أ): التدابير الفعالة لمكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة

١ - عقد الفريق العامل جلسة واحدة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ولدى النظر في الموضوع قيد البحث، أبدى الفريق العامل الملاحظات التالية:

(أ) كثيراً ما تستغرق آليات التعاون الدولي الرسمية الراهنة، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة، وقتاً طويلاً، في حين أن التعاون وتبادل المعلومات غير الرسميين على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي غير كافيين؛

(ب) هناك ثغرات في الأطر القانونية الوطنية المخصصة لمعالجة المسائل المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات؛

(ج) تملك سلطات إنفاذ القانون في المنطقة موارد بشرية ومالية محدودة، وخبراتها الفنية وقدراتها التشغيلية غير كافية للتصدي بفعالية للاتجار بالمخدرات وللتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة به؛

(د) تواجه سلطات إنفاذ القانون صعوبات في التكيف مع الاتجاهات الإجرامية الناشئة مثل استخدام العملات الافتراضية لأغراض الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال؛

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والعربية والفرنسية فقط، وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.



(هـ) هناك فهم محدود للمواصفات النمطية المالية لعصابات الاتجار بالمخدرات والجماعات الإجرامية المنظمة والجماعات الإرهابية التي تعمل على الصعيدين الوطني والأقليمي؛
(و) لا تخضع نظم التحويلات المالية من نوع "الحوالات"، التي يستخدمها زبائن عاديون ومجرمون على السواء، لتشريعات ولوائح مكافحة غسل الأموال.

٢- وخلص الفريق العامل إلى الاستنتاجات التالية:

(أ) لا تزال الجرائم المتصلة بالمخدرات تولد قدراً كبيراً من التدفقات المالية غير المشروعة، مما يؤدي بدوره إلى توالي الآثار السلبية على اقتصادات الدول؛
(ب) يمثل توفر القدرات والخبرات المناسبة شرطاً أساسياً لكي يكون بمقدور سلطات إنفاذ القانون التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات وغسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بها. ونظراً لمحدودية الموارد المتاحة لسلطات إنفاذ القانون في المنطقة، فإن عدد التحقيقات المالية المتوازية التي تجريها السلطات الوطنية المختصة لا يتناسب مع حجم المشكلة؛
(ج) لا بد من إجراء تحقيقات مالية لضمان نجاح التحقيقات الجنائية في جميع أنواع الجرائم، بما فيها جرائم الاتجار بالمخدرات؛

(د) يؤدي انخفاض مستوى الوعي بالسمات الخاصة لقضايا غسل الأموال إلى انخفاض عدد المحاكمات الناجحة والإدانات وعمليات حجز العائدات المتأتية من الجريمة ومصادرتها.

٣- واعتمد الفريق العامل التوصيات التالية:

(أ) تُشجّع الحكومات على الاستفادة من آليات إنفاذ القانون الراهنة، الرسمية منها وغير الرسمية، من أجل تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وتبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون ووحدات التحقيقات المالية على الصعيدين الوطني والدولي؛
(ب) تُشجّع الحكومات على تحسين سبل التعاون والتنسيق على الصعيد الوطني بوسائل منها، على سبيل المثال، إنشاء آليات أو أفرقة عمل وطنية متعددة الأجهزة؛
(ج) تُشجّع الحكومات على النظر في إنشاء وحدات متخصصة، عند الاقتضاء، للتصدي للتهديدات الناشئة، من قبيل استخدام شبكة الإنترنت الخفية (دار كنت) والعملات الافتراضية في غسل الأموال المتصلة بالمخدرات، وعلى التعاون الوثيق مع القطاع الخاص في هذا الصدد؛
(د) تُشجّع الحكومات على ترشيد التحقيقات الجنائية باستخدام نهج "الاستدلال من المال على الجريمة" و"الاستدلال من الجريمة على المال"؛
(هـ) تُشجّع الحكومات على تحسين قدراتها التحليلية الاستراتيجية والجنائية، بما في ذلك في مجال بحوث تصنيف الجرائم؛
(و) تُشجّع الحكومات على جمع المواصفات النمطية المالية لأهم الجهات الفاعلة الخطيرة من أجل زيادة قدراتها على تعطيل الأنشطة المالية لتلك الجهات.